



شفافية إعداد وإقرار الموازنة العامة للدولة

بين سياسات الدولة وممارسات الصحافة المقروءة

"موازنة ٢٠١٣\٢٠١٤ نموذجا"

شفافية إعداد وإقرار الموازنة العامة للدولة

بين سياسات الدولة وممارسات الصحافة المقروءة
"موازنة ٢٠١٣\٢٠١٤ نموذجا"

برنامج الحق في المعرفة

إعــداد وكتابــة

شريف صادق

تصــميم الغـلاف
و التنسيق الداخلي



النـاشـر
مؤسسـة حريـة الفكـر و التعبيـر

٤ شارع أحمد باشا - الدور السادس
جـــاردن سـيتي - القــاهــرة.
ت/ف: ٢٧٩٢٦٢٨١ - ٠٢ / ٠٠٢
info@afteegypt.org
www.afteegypt.org



إهداء

لمن شاء الرحيل قبل أن ترى كلماته النور
للبسمة الحانية
للصوت الدافئ العذب
لروح أبدية الحلم و الأمل
لقلب شريف، وإخلاص صادق
وسيبقى ..

إلى شريف صادق

المحتوى

تمهيد:

تأتى أهمية الحق في المعرفة وحرية الوصول للمعلومات وتداولها من اعتباره أحد أهم آليات تعزيز ودعم ممارسة الحقوق الأخرى على اختلاف أنواعها، فهو عامل أساسي لتهيئة سياق وبيئة عامة تحترم وتحمي وتؤدي الحقوق، سواء كان ذلك على مستوى الفرد الطامح لأن يكون مواطناً كاملاً دون عنف أو تمييز أو تهميش، أو على مستوى مجتمع طامح لتنمية إنسانية حقيقية ومناخ يحترم الحريات ويقوم على أسس ديمقراطية تحترم معايير الشفافية والحكم الرشيد، إعمالاً لمبدأ أن الحقوق كل غير قابل للتجزئة فإن الحق في المعرفة لا يعتبر –وفقط – حقاً في حد ذاته ولكنه أداة لتفعيل ممارسة حقوق أخرى، فمن واجب الدولة أن تتيح لمواطنيها حق الوصول للمعلومات التي من شأنها أن تؤثر على حياتهم وبالتالي تكون وفرت حق تمتعهم بكافة الحقوق الأخرى، فتوافر وتداول المعلومات يتيح إمكانية المعرفة الموضوعية الشاملة بأوضاع الحقوق الأخرى وإمكانية الحكم على مدى وفاء الدولة بما التزمت به من معايير وأهداف أعلنتها في موازناتها وخططها العامة، وفشلها في ضمان حرية وتداول المعلومات يعنى بشكل أو بآخر فشلها في الوفاء بكافة الحقوق الأخرى التي التزمت بأدائها وحمايتها، ويظهر ذلك جلياً عندما أشار المجلس الاقتصادي الاجتماعي في تعليقه العام رقم ١٤ (الفقرة ١١) في تأكيده على الحق في الصحة على أهمية ضمان الوصول للمعلومات –متضمناً الحق في الوصول والبحث والنقل - الخاصة بقضايا وموضوعات الصحة كأحد أهم آليات حماية ودعم الحق في الصحة.

ويدعم الحق في الوصول للمعلومات حزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال ثلاثة عمليات مترابطة:

توفير الوعي: أي الوعي بنطاق ومضامين الحقوق وأحقية الإنسان في التمتع بها، فبدون ذلك الوعي لن يكون هناك القدرة على إدراك وجود وتفعيل تلك الحقوق وتمتعه الكامل بها.

الرقابة: فالحق للوصول للمعلومات هو حيوي في مجال مراقبة أداء وإنجازات الحكومات فيما يخص التزاماتها تجاه المجتمع، فعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الشامل و العام الذي يصدر كل خمس سنوات – وفق العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – ويستعرض ما قامت به الدول من إنجازات واتخذته من تدابير في مجال دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يساهم في تكوين مؤشر دولي عام حول أوضاع تلك الحقوق ولا يعتمد فقط على سرد البيانات بقدر ما يقوم على تحليلها وتقييمها لرسم توجيهات وسياسات عامة تدعم الدول الأطراف في تحقيق تقدم أفضل في مجال حماية وتأدية واحترام تلك الحقوق.

وتعتبر أكثر أهمية على المستوى المحلى أيضاً، فعلى سبيل المثال من حق المواطن أن يكون ملما بكافة سياسات وإجراءات الدولة في مواجهة التمييز في مجال الحق في التعليم، وذلك لن يتأتى إلا بحقه في الوصول لكافة المعلومات والبيانات المتعلقة بتلك السياسات وترسم مؤشراً واضحاً لمدى كفاءة الدولة في ذلك المجال، لذا فحق الوصول للمعلومات يمكن المواطن من أن يكون رقيباً ومحكم موضوعي على التزامات الدولة تجاه أداء وحماية واحترام الحقوق الأخرى.

حق التقاضي (المحاسبة): فالمعلومات لها أهمية محورية في دعم إمكانية التقاضي فيما يخص دعم وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث من الصعوبة إثبات الانتهاك أو التمييز في مجال التمتع بالحق بغير أدلة محددة وواضحة، وبشكل خاص في مجال الحقوق التي تستلزم التزامات ايجابية من قبل الدولة ومؤسساتها المختلفة كالحقوق البيئية والحق في الصحة - على سبيل المثال - حيث يمكن أن يكون لها إحصاءات كمية خاصة بإنبعاثات الهواء والماء وأثرها على الأفراد، وحق التقاضي والمحاسبة الذي توفره حرية تداول ووصول المعلومات له أكبر الأثر في مجال الدعم والدفاع الايجابي المباشر عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعتبر الموازنة العامة للدولة وما تحتويه من قضايا جدلية هي من أهم القضايا المفتاحية التي تبين أثر الحق في الوصول للمعلومات علي تمكين المواطن من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ونقد السياسات التي تنتهكها والضغط من أجل تغييرها وإعادة تشكيلها.

لذا فكان الهدف الأساسي من الدراسة هو إلقاء الضوء علي أزمات الإتاحة المعلوماتية حول المراحل المختلفة للموازنة العامة للدولة وأهمها مرحلة الإعداد والمناقشة والإقرار، والتي يكون مسئول عنها السلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء ووزارة المالية على الوجه

الأخص بالإضافة إلي السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشورى[١] آنذاك.

فمن جانب تستعرض الدراسة ممارسات الإفصاح التلقائي من قبل السلطة التنفيذية لوثائق ومستندات الموازنة في ضوء المعايير الدولية التي أقرها مجلس التعاون الاقتصادي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلي مؤشر الموازنة المفتوحة OPI وإعلان دار السلام بشأن الموازنات العامة، وبالمقارنة بالممارسات الفضلى في ذلك الشأن علي المستوي الدولي.

وعلي الجانب الآخر تلقي الضوء علي دور الصحافة الورقية كأحد وسائل الإعلام في تغطية فترة إعداد وإقرار الموازنة، ومدي قدرتها علي إتاحة المعلومات وتوفير مساحة للنقاش والتحليل لإشراك وإطلاع الرأي العام علي ما يجري في أروقة صنع قرار الموازنة العامة في مصر.

لتستخلص أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بدعم سياسات وممارسات أفضل تضمن إتاحة ملائمة للمعلومات المتعلقة بالموازنة العامة، وضمان مشاركة شعبية منفتحة وأقوي تأثيراً من كافة الأطراف المعنية في نقد وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية والمالية للموازنة العامة في مصر خلال الأعوام القادمة.

١. هو الكيان التشريعي المتاح في فترة إعداد وإقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٣\٢٠١٤.

أولاً: الحيازة المعلوماتية للسلطة التنفيذية لوثائق الموازنة

(أ) إتاحة الوثائق

تعتبر وزارة المالية صاحبة الحيازة المعلوماتية الأكبر في كل ما يتعلق بالموازنة العامة حيث أنها الجهة التي تصُب بها الجهات الحكومية كل بياناتها ومعلوماتها المالية في كل مراحل الموازنة العامة بداية من مرحلة الإعداد ثم مرحلة الاعتماد مروراً بمرحلة التنفيذ وصولاً إلي مرحلة المراجعة والتدقيق، ويعبر عن كل مرحلة منهم مجموعة من الوثائق متضمنة المعلومات والبيانات التي علي أساسها تتبني الموازنة العامة للدولة، بمعني آخر فهي الجهة المسئولة عن الدورة المستندية المكونة للموازنة العامة للدولة.
وتتلخص المستندات والوثائق في التالي :

منشور الموازنة (بيان ما قبل الموازنة)

تكمن أهمية هذه الوثيقة في تحديدها لاستراتيجيات الحكومة لما يتعلق بالموازنة ويكون مسئول عن إعدادها وزارة المالية وهي عبارة عن مجموعة القواعد التي أرستها لتعمل من خلالها الجهات الحكومية كدليل لسياسات واستراتيجيات الحكومة التي يجب أن تُعد موازناتها المقترحة علي ضوئها، وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دليلها[٢] لشفافية الموازنة أن بيان ما قبل الموازنة يعمل علي تشجيع النقاش حول الموازنة وكيفية تفاعلها مع الاقتصاد وأنه يعمل علي إيجاد التوقعات المناسبة للموازنة ذاتها ويزود الجمهور بوسيلة لفهم العلاقة بين السياسات ومخصصات الموازنة وينبغي أن تعرض تلك الوثيقة علي السلطة التشريعية مبكراً قبل ثلاثة أشهر علي الأقل من إقرار الموازنة لتتسنى فرصة كافية للنظر فيها كما ينبغي أن تشمل تلك الوثيقة علي أهداف السياسة الاقتصادية والمالية التي وضعتها الحكومة علي المدى الطويل ورؤية الحكومة تجاه الموازنة المقبلة أو لسنتين ماليتين تاليتين ويتم تضمين الصورة الإجمالية والصورة المفصلة للإيرادات وكيفية تطويرها والإنفاق، وتعتبر كينيا و البرازيل بالإضافة إلي جنوب إفريقيا وأوغندا من أفضل الأمثلة لبيان ما قبل الموازنة التي تفي بمعايير الممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية.
أما فيما يتعلق بإتاحة المنشور في مصر، فإن الإتاحة ليست ثابتة لوثيقة منشور الموازنة حيث أتيحت تلك الوثيقة علي الموقع الالكتروني لوزارة المالية في موازنة ٢٠١٠- ٢٠١١ و لم تتح في موازنة ٢٠١١-٢٠١٢ لكن أتيحت في موازنة ٢٠١٢- ٢٠١٣ و موازنة ٢٠١٣ -٢٠١٤ ولكن بعد إقرار الموازنة.

مشروع موازنات الجهات الحكومية

هو مشروع الموازنة المقترح الخاص بكل جهة حكومية والتي ترسلها بدورها لوزارة المالية وفقاً للمنشور الذي أرسلته وزارة المالية كي تضمنه وزارة المالية في مشروع الموازنة العامة ككل، أما فيما يتعلق بإتاحتها فهي فقط متاحة لوزارة المالية علي الرغم من أهمية نشرها العام ليتمكن المواطن من المقارنة بين سياسات الإدارة المباشرة للجهات الحكومية المختلفة ومدى اهتمام وزارة المالية بتضمينها في الصورة العامة للموازنة.

مشروع الموازنة العامة (مشروع موازنة السلطة التنفيذية)

وثيقة تعدها وزارة المالية بعد دراسة مشروعات الموازنات المقدمة من الجهات الحكومية وتعدها بالتنسيق مع واستشارة البنك المركزي

٢.أفضل الممارسات لمنظمة التعاون الدولي والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال شفافية الميزانية
http://bit.ly/YaWRB5

ويتم تقديم المشروع إلي اللجان الوزارية المختصة ومن ثم إلي مجلس الوزراء تمهيداً لإقراره في البرلمان، ويرجع أهمية نشر هذه الوثيقة لأنها تعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وتعبر عن أولوية السلطة التنفيذية كما أنها تحدد كم العبء الضريبي علي المواطنين، وتحدد توزيع الموارد بين مختلف شرائح السكان وتحدد التكاليف أو الديون التي تتحملها الموازنات والأجيال القادمة، ويوصى بنشرها قبل ثلاثة أشهر علي الأقل من بدء السنة المالية مضمناً خطاب وزير المالية، وموجز عن الموازنة بالإضافة إلي مشروع قانون الموازنة بشأن الإيرادات و الاعتمادات بالإضافة إلي توقعات الاقتصاد الكلي و تقييم مدي الاستدامة في السياسات الحالية وتوقعات الإيرادات والإنفاق وتفسيرها وتقديرها وتصنيفها وكيفية تمويل العجز إن وجد وتركيبة الدين بالإضافة إلي كل الأنشطة المالية و استعراض المركز المالي.
أما فيما يتعلق بإتاحة تلك الوثيقة في مصر فهي لم تنشر في أي من الموازنات السابقة كوثيقة منفصلة ومستقلة ولكن كان يتم نشرها مٌضمنة في البيان المالي الذي يلقيه وزير المالية في البرلمان لموازنات ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٣-٢٠١٤ رغم أنه طبقاً للمعايير الدولية في عمل الموازنات العامة يجب فصل البيان المالي عن مشروع الموازنة.
وتعتبر تشيلي والبرازيل وجنوب إفريقيا و أسبانيا من أفضل مشروعات الموازنة للسلطة التنفيذية التي تفي بمعايير الممارسة الجيدة المتعلقة بالشفافية.

الموازنة المعتمدة (المُقرّة)

وهي ما يُعرف في مصر بقانون ربط الموازنة وهي التي توفر المعلومات الأساسية التي يمكن علي أساسها مقارنة المقترح بنتائج التنفيذ الفعلي، وتعتمد من قبل السلطة التشريعية، وتنشر فور إقرارها في الجريدة الرسمية.
وحسب الوثيقة الصادرة من صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بإعداد الموازنة ينبغي أن تزود الجمهور بمعلومات شاملة عن النشاط المالي الماضي والحاضر والمتوقع والمخاطر المالية الكبيرة وينبغي أن تشتمل علي ما يلي:

- قائمة وتعليق مختصر عن المصروفات والإيرادات الرئيسية
- بيانات الأداء غير المالي
- تسوية الانحرافات بين مشروع الموازنة والموازنة المُقرّة
- وضع شامل للدين العام
- التوقعات الاقتصادية التي تم تعديلها
- آثار الخطة علي الأصول والممتلكات والخصوم والالتزامات الطارئة للحكومة

وتعتبر الأرجنتين و بوليفيا وأسبانيا و موزنبيق والفلبين من أفضل الأمثلة على الموازنات المعتمدة التي تفي بمعايير الممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية.

بيانات الجهات الحكومية حول تنفيذ الموازنة

وهي البيانات والمعلومات الدورية المُرسلة من الجهات الحكومية إلي وزارة المالية حول تنفيذ الموازنة العامة للدولة في إطار الاعتمادات المدرجة لها، ولا يتم نشرها وإنما يتم نشر نتائج تنفيذ الموازنة بشكل مجمع ودوري شهريا علي الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. أما دولياً فهناك ما يُعرف بتقارير خلال السنة وهي تقارير دورية عن تنفيذ الموازنة دون تقييم تعكس ما يتم تنفيذه في الموازنة العامة للدولة ويمكن نشرها بشكل شهري أو ربع سنوي إلا أن أفضل الممارسات توصي بنشرها متضمنة معلومات عن الموازنة العامة إجمالياً وطبقاً لدليل منظمة التعاون الاقتصادي ينبغي أن توضح تلك التقارير علي مدار السنة المالية مدي التقدم الذي يتم في تنفيذ الموازنة ويجب أن تتضمن مجموع الإيرادات والمصروفات في كل شهر وحتى تاريخه منذ بدء العام المالي بالإضافة إلي أي تعديلات قد تطرأ خلال السنة وإرفاق تعليق موجز مع البيانات الرقمية بالإضافة إلي أنه يجب أن يشمل التقرير معلومات عن إذا ما اقترضت الحكومة بالإضافة إلي تصنيف المصروفات حسب الوحدات الإدارية بجانب المعلومات التكميلية التي تصنف حسب الفئات الاقتصادية والوظيفية، و تعتبر أفغانستان و المكسيك و جنوب إفريقيا من أفضل الممارسات في تقارير خلال السنة التي تفي بمعايير الممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية.

بالإضافة إلي تقارير نصف السنة والتي تمثل مراجعة نصف سنوية وتقييم شامل لأداء الحكومة مقارنة بالإستراتيجية التي تم تحديدها في الموازنة المُقرّة، وبالتالي ينبغي أن تتيح هذه المراجعة إجراء تقييم لمعرفة مدي مواكبة الموازنة لتطورات الاقتصاد الكلي بما في ذلك التغيرات في أسعار الموارد الطبيعية وتنفيذ الموازنة ومن الممكن أن تشير مراجعة نصف السنة إلي مدي احتياج الموازنة إلي تعديلات أو تدابير تصحيحية في تخصيص الموارد بين الوزارات أو في مستوي الإنفاق العام أو بالنسبة لقطاع معين. وفي دليل منظمة التعاون الاقتصادي أشارت إلي أنه يجب أن تقدم تقريراً شاملاً عن تنفيذ الموازنة بما في ذلك التوقعات المستوفاة لنتائج الموازنة عن السنة المالية الحالية وعلي الأقل السنتين الماليتين التاليتين وأشارت إلي أنه ينبغي أن تضمن المراجعة مناقشة شاملة للأصول المالية، والخصومات، والأصول غير المالية، والتزامات التقاعد والالتزامات الطارئة للحكومة والتغيرات والعوامل التي تساعد عليها. ويتم نشر الوثيقة وفقاً لدليل منظمة التعاون الاقتصادي في مدة لا تزيد عن ستة أسابيع من نهاية الفترة التي يغطيها ووفقاً لدليل الشفافية الصادر عن صندوق النقد الدولي يجب نشر مراجعة نصف السنة في مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر

وتعتبر استراليا و تشيلي و غانا بالإضافة إلي سريلانكا وجنوب إفريقيا من أفضل الممارسات في عمل تقارير مراجعة نصف السنة التي تفي بمعايير الممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية.

منشور إعداد الحساب الختامي

وهي وثيقة غير متاحة بشكل عام وفقاً للائحة التنفيذية[3] لقانون الموازنة العامة للدولة ترسل وتتضمن القواعد التي تحددها وزارة المالية لإعداد الجهات الحكومية حساباتها الختامية

مشروع إعداد قانون ربط الحساب الختامي

فبنص المادة ٣١ من قانون الموازنة العامة للدولة فإن وزارة المالية تحيل مشروعات قوانين الربط بالحساب الختامي للموازنات العامة وبياناته التفصيلية إلي مجلس الشعب والي الجهاز المركزي للمحاسبات وهي غير منشورة

الحساب الختامي

وهو الوثيقة النهائية للاستخدامات والإيرادات الفعلية في العام المالي، وتُعد وزارة المالية هي المسئول الرئيسي عن إعدادها وفقا للبيانات والحسابات الختامية المُرسلة إليها من الجهات الحكومية المختلفة، وتقوم وزارة المالية بنشرها علي موقعها الالكتروني، بالإضافة إلي نشرها في الجريدة الرسمية في صيغة قانون.

ويوازي الوثائق السابقة دولياً تقرير نهاية السنة والذي يعرض تنفيذ الموازنة مقارنة بالموازنة الأصلية بالإضافة للموازنات التكميلية التي قد تم إصدارها خلال السنة المالية، ويتيح فرصة مهمة للحكومة لتقييم أداء السنة السابقة ويتعين أن يتضمن التقرير نتائج الموازنة العامة والوضع العام للأصول والخصوم بالإضافة إلي المصروفات حسب التصنيف الوظيفي والاقتصادي وتبويب الإيرادات الفعلية التي تم جمعها تحت فئات مختلفة إضافة إلي تضمين التقرير الانحرافات وتفسيرها بين توقعات الاقتصاد الكلي والنتائج الفعلية و بيان نقاط القوة والضعف في أداء الوزارات والأجهزة، بالإضافة إلي البيانات غير المالية المتعلقة بأداء الحكومة في تحقيق أهدافها ومؤشرات الأداء وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي بنشره فيما لا يقل عن ست أشهر من نهاية الفترة ذات الصلة بالتقرير كما يوصي صندوق النقد الدولي بنشره فيما لا يقل عن سنة من نهاية السنة محل الصلة.

ومن الأمثلة التي تنشر وثيقة تقرير نهاية السنة وتفي بمعايير الشفافية نيوزلاند، بيرو، جنوب إفريقيا وسريلانكا.

وصولاً إلي تقرير التدقيق والرقابة المالية وهو عبارة عن تقييم مستقل ومعتمد لتنفيذ الموازنة ويعكس مدي التزام الحكومة بقانون الموازنة و يوفر التعليق علي مدي دقة ومصداقية القوائم المالية الحكومية بالإضافة إلي أنه يوفر أرضية مبرهنة للمسائلة والمحاسبة، مصدراً لتحليلات السلطة التشريعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام للأداء الحكومي ويجب أن يتضمن تعليق علي مدي دقة ونزاهة

٣. المادة ١٩٠ من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الموازنة العامة للدولة قرار وزير المالية ٨٧ لسنة ٢٠٠٥

القوائم المالية الحكومية، وتعليق علي مدى كفاية نظم التدقيق والرقابة المالية الحكومية لإدارة الأموال العامة ويحدد الحالات التي أخلت فيها الحكومة بالموازنة والقوانين الأخرى ذات الصلة ويقدم فيه رأي الجهاز الأعلى للتدقيق والرقابة المالية بشأن الحسابات المشمولة بالمراجعة، علاوة علي توصيات لتصحيح المشاكل التي حددتها عملية التدقيق والرقابة المالية ويتبع وضع التوصيات الرقابية السابقة، ويفضل نشر هذا التقرير في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية طبقا لشراكة الموازنة الدولية بينما يوصي صندوق النقد الدولي بنشر التقرير فيما لا يقل عن سنة من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ويعتبر من الدول التي تفي بمعايير الممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية فرنسا, الهند ونيوزيلندا.

(٢) أزمات شفافية بعض السياسات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة

سياسات الأجور

تمثل الأجور أحد أهم وأضخم بنود المصروفات في الموازنة العامة والذي يشمل الأجور الأساسية والمتغيرة والعلاوات والحوافز والتعويضات والبدلات حيث يشمل البند نسبة أو قيمة كل عنصر في بند الأجور فينشر البند مفصلا في القيمة، ولكن يغيب خلفية المعلومات المتعلقة بعدد الموظفين داخل الجهاز الحكومي وما هي رواتبهم ودرجاتهم الوظيفية التي علي أساسها يتم تحديد الأجر والمكافأة أو التعويض أو البدل أو العلاوة، بالإضافة لعدم نشر أي تقرير ذمة مالية لأي موظف حكومي علي الرأي العام، فمن المفترض أن تنشر كل جهة هيكلها التنظيمي والإداري شاملا أجر كل موظف مفصلاً (الأجر الأساسي والمكافآت والحوافز والعلاوات والبدلات).

سياسات شراء السلع والخدمات

يتقاطع مع قانون الموازنة العامة للدولة قانون المناقصات والمزايدات في تنظيم عملية البيع والشراء الحكومي المرتبط بباب السلع والخدمات في الموازنة العامة للدولة إلا أن هذا القانون لا توجد به مادة تكفل الوصول للمعلومات فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي في باب السلع والخدمات حيث أن قانون المناقصات والمزايدات أساسا لا ينص على إلزام الحكومة بنشر العقود المبرمة بينها وبين الشركات الحاصلة على المناقصة أو المزايدة ولا يتم نشر إلا كراسة الشروط والتي لا يحصل عليها سوي الشركات المشاركة في المناقصة أو المزاد، وحتى بعد حصول الشركة علي التعاقد مع الحكومة من المفترض أن يتم نشر العقد وشروطه إلا أنه لا يحدث ذلك، وبالتالي هناك تعتيم علي سياسات الإنفاق الحكومي وانتهاك للحق للوصول للمعلومات علي الرغم من أن القانون تم تعديله أكثر من مرة إلا أن التعديلات كانت تصب فقط في مسألة تحديد أسقف التعامل بالأمر المباشر وحقيقة الأمر أن هذا النوع من التعديلات يتيح نمو فرص الفساد حيث أن شأن التعاقد بالأمر المباشر شأن باقي أشكال التعاقد بل ويتناقض مع المادة الثانية من القانون التي تنص علي وجوب خضوع المناقصة لمبدأ العلانية وحرية المنافسة وتكافؤ الفرص.

الصناديق الخاصة (أنشطة خارج الموازنة)

تعتبر الصناديق الخاصة هي احد مصادر الإيرادات في الموازنة العامة للدولة فطبقاً لقانون ربط الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١٢-٢٠١٣ ألزمت المادة الحادية عشر منه بأن تؤول للخزانة العامة نسبة ٢٠٪ من إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة، ثم ألزمت المادة العاشرة في قانون ربط موازنة ٢٠١٣-٢٠١٤ بأن تؤول للخزانة العامة نسبة ١٠٪ من إجمالي الإيرادات الشهرية للصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص، إضافة للمادة الحادية عشر من نفس القانون الذي نص بأن تؤول نسبة ٢٥٪ من أرصدة الحسابات والصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص في ٣٠-٦ وعلى الرغم من أنها أحد مصادر الإيرادات في الموازنة العامة للدولة إلا أنه يوجد أزمة معلوماتية كبيرة حول الصناديق الخاص فحتى الآن لا يوجد رقم رسمي بعدد تلك الصناديق وعن أموال تلك الصناديق ولا توجد أي وثيقة دورية يتم نشرها من الحكومة أو حتى الجهة الحكومية التي أنشئت صندوق خاص، فرغم كونها مالاً عاماً إلا

أنها غير خاضعة للرقابة أصلاً وغير معلوم أوجه إنفاقها بل أنه لا يوجد رقم نهائي لحصر تلك الصناديق وأثيرت عنها ضجة كبيرة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وتم طرح أرقام متضاربة فيما يتعلق بعدد تلك الصناديق و قيمة المبالغ الموجودة علي ذمة هذه الصناديق وترجع هذه الأزمة؛ لعدم وجود قاعدة بيانات واضحة عن الصناديق الخاصة، ولعدم وجود تشريع ينظم ويسهل حصر تلك الصناديق، و لعدم وجود تشريع ملزم بالإفصاح عن ميزانيات تلك الصناديق، ولعدم جدية الدولة في التعامل مع هذه القضية، فحتى مع تحركها كان من منطلق الجباية من خلال إقرار نسبة من تلك الصناديق لتمويل عجز الموازنة.

ويوضح دليل شفافية المالية العامة[٤] الخاص بصندوق النقد الدولي بأن الصناديق المُمولة من خارج الموازنة يمكن أن تضعف الشفافية باتخاذ قرارات الإنفاق خارج عملية الموازنة ولهذا فمن المهم أن يتم تنفيذ السياسات الحكومية بشفافية وأن تكون خاضعة لنفس شروط المساءلة كباقي بنود الإنفاق الأخرى بالموازنة، وتتحد شروط شفافية المالية العامة فيما يلي:

• ينبغي تحديد أنشطة خارج الموازنة في الموازنة السنوية مع توضيح الغرض منها.

• ينبغي دمج أنشطة المالية العامة الممولة من صناديق خارج الموازنة في عملية الموازنة حتى وإن بقيت خارج اعتمادات الموازنة حتى يمكن الإبقاء علي رقابة موحدة علي سياسة المالية العامة وتجنب مشكلات تنسيق الإنفاق, ينبغي تخصيص الصناديق الممولة من خارج الموازنة من خلال الموازنة وينبغي أن يخضع الإنفاق لموافقة البرلمان حتى وان بقيت خارج حدود عملية تخصيص الاعتمادات السنوية.

• ينبغي أن تتسم قواعد وعمليات الصناديق الممولة من خارج الموازنة بالشفافية وان تكون بعيدة عن التدخل السياسي وهذا يتطلب الإفصاح بانتظام عن المبادئ التي تحكم تلك الصناديق والإبلاغ عنها.

• ينبغي أن تخضع الصناديق الممولة من خارج الموازنة للتدقيق وان تنشر بيانات مالية تغطي جميع التدفقات الوافدة والخارجة وكذلك توزيع الأصول والعائد عليها إذا كان ذلك مناسباً.

• تقضي الشفافية تضمين التقارير التفصيلية عن النشاط خارج الموازنة في وثائق الموازنة، وأن يكون الإبلاغ بالأنشطة خارج الموازنة علي نفس أساس الإبلاغ بنتائج الموازنة (علي أساس إجمالي مع التمييز بين الإيرادات والنفقات والتمويل وتصنيف النفقات علي أساس الفئة الاقتصادية والوظيفية والإدارية).

القروض والديون

تعتبر سياسات الاقتراض الداخلي والخارجي من أهم السياسات المؤثرة في قراءة الموازنة والتي يمثلها بند الفوائد وبند سداد القروض في باب المصروفات في الموازنة العامة للدولة حيث يوضح بند الفوائد عن فوائد القروض التي حصلت عليها الحكومة ويعبر باب سداد القروض عن قيم الأقساط التي تدفعها الحكومة وتخصصها من الموازنة العامة للدولة ومن جانب أخر تعد فهي تمثل أيضا احدي بنود باب الإيرادات في الموازنة العامة.

وبالرغم من نشر البنك المركزي في تقاريره الدورية إجمالي المبالغ المدفوعة لسداد القروض في الموازنة لكن الأصل في الإفصاح هو تقديم المعلومة بشكل كامل بحيث يصبح ملف الديون والقروض سهل الوصول والإطلاع عليه بشكل كامل وملائم، حتى فيما يتعلق بالقروض المحلية إذا كانت من أقساط مستحقة للخزانة العامة أو لبنك الاستثمار القومي أو لأي بنوك أخرى أو لأي جهة أخري يجب الإفصاح عن كل ما يتعلق بتلك العمليات مع ذكر لقيمة القرض وعدد الأقساط وقيمة الفوائد المستحقة وما تم سداده وما تبقي وعملة السداد

٤. انظر الإطار ١٣ ص ٨٢ دليل شفافية المالية العامة ٢٠٠٧ – صندوق النقد الدولي

http://bit.ly/1ulCegk

ونسبة القرض من إجمالي القروض المستحقة علي الدولة بالإضافة إلي ذكر هدف القرض بالإضافة إلي الإفصاح عن نتائج تنفيذ القرض.

موازنات البند الواحد

تنص المادة العاشرة من قانون الموازنة العامة للدولة علي أن هناك بعض الجهات يتم استثناءهم ويتم إدراجهم في الموازنة كاعتماد إجمالي، أي عبارة عن رقم واحد بقيمة الاعتماد المخصص لها، وهي مجلسي الشعب والشورى والجهاز المركزي للمحاسبات وجهاز المدعي الاشتراكي والقوات المسلحة والهيئات القضائية والأجهزة المعاونة لها، ثم ومع تعديل القانون ونشره بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٣ واستثني التعديل وجعل الاستثناء فقط للقوات المسلحة ليكون الاعتماد الخاص بها داخل الموازنة العامة للدولة عبارة عن بند واحد ونذكر في ذلك السياق ملاحظتين، الأولي، أهمية أن تقوم وزارة المالية بالإفصاح بأثر رجعي عن موازنات تلك الجهات سابقة الاستثناء, ثانيهما ضرورة مراجعة مساس الإفصاح عن موازنة القوات المسلحة بمفاهيم ومكونات الأمن القومي، فوفقا للتجارب الدولية الشهيرة والمعايير الدولية في هذا الشأن فيجب مراجعة تلك السياسات، وإعادة تعريف المفاهيم بشكل أكثر دقة وتفصيلا، خاصة في دولة كمصر تحتل الاستثمارات المدنية للقوات المسلحة موقعا ضخما من الاقتصاد القومي، بالإضافة إلي وجود مؤسسات القوات المسلحة في مجال الخدمة المدنية وإسناد الحكومة له الكثير من المشروعات الضخمة المتعلقة بالطرق والكباري وتطوير العشوائيات.
علي جانب أخر هناك استثناء أخر يكفله قانون الموازنة العامة للدولة يتعلق بالمجالس المحلية وإيراداتها حيث كفلت المادة الحادية عشر من قانون الموازنة العامة للدولة بان تدرج الاعتمادات المخصصة والإيرادات الخاصة بالمجالس المحلية كاعتمادات إجمالية وهذا أيضا يفند فلسفة المشرع في وضع هذا القانون فيما يتعلق بالاستثناءات بوضع اعتماد إجمالي لأحد الجهات دون معايير وأسباب واضحة لهذا الاستثناء علي الرغم من خطورة الاعتمادات الإجمالية وأثارها علي مسار الشفافية بالإضافة إلي أنها بوابة كبرى للفساد وإهدار المال العام.

٣) سياسات وممارسات تؤثر في ملائمة الإتاحة

يُفهم بشكل نظري واستباقي عند التعرض للحق في الوصول إلى المعلومات أن انتهاكه يكمن –وفقط- في الحجب وعدم التمكين من الحصول على المعلومات، إلا أن واقع الانتهاك يشمل كثير من صور وآليات الانتهاك الأخرى، والتي من الممكن أن نلخصها في مفهوم "ملائمة الإتاحة " والتي تمثل المضمون الأوسع والأعمق في تأدية وحماية الحق في الوصول للمعلومات، ومن أهم العناصر المؤثرة في ملائمة الإتاحة هي صعوبة النفاذ إلى المعلومات فمن ناحية تعزف بعض الجهات المنتجة عن التعامل مع وسائل الإتاحة الحديثة مثل الانترنت وحتى إن وجد مواقع إلكترونية لها فلا تقوم إلا بإتاحة أقل البيانات عليها وإذا قامت بتوفيرها فلا تهتم بتحديثها بشكل دوري، ومن ناحية أخرى يتم إهمال مبدأ تكافؤ الفرص والذي يؤدى إلى صعوبة نفاذ غالبية أفراد المجتمع إلى المعلومات نظرا لاختلاف المستوي التعليمي والاقتصادي والاجتماعي. وفيما يتعلق بالبيانات والوثائق الخاصة بالموازنة العامة للدولة نستعرض ملاحظات متعلقة بضمان ملائمة الإتاحة.

أساليب الإتاحة الإلكترونية

في حقيقة الأمر أنه علي الرغم من قلة الوثائق والمعلومات المتاحة للجمهور حول الموازنة العامة للدولة وان أغلب الوثائق والمعلومات للاستخدام الداخلي داخل المؤسسات والجهات الحكومية، إلا أن القليل المتاح من الوثائق والمعلومات لا تتم إتاحته بصورة ملائمة لأسباب تقنية لها علاقة بالوثائق المنشورة علي موقع وزارة المالية وهي:

أولاً تستخدم وزارة المالية في عمل الوثائق خط Arabic Transparent Bold وهو أحد الخطوط الغير موجودة بشكل دائم في أنظمة التشغيل التقليدية فإذا أراد الفرد بالإطلاع علي الوثائق عليه أن يقوم بتحميل هذا النوع من الخطوط.

ثانياً الوثائق المتاحة علي موقع وزارة المالية الإلكتروني متاحة بصيغة PDF وهي في حقيقة الأمر جيدة في قراءة النصوص والكتب ولكنها غير مخصصة للملفات التي لها علاقة بالأرقام والإحصاءات حيث أنها لا تقبل التعديل والتحليل، و قد يختلف عند استخدام الصيغ المناسبة للإحصاءات والأرقام علي سبيل المثال تنشر دولة الإمارات العربية المتحدة وثائق الموازنة العامة للدولة في صيغة Xls وهي صيغة متخصصة في التعامل مع الأرقام والإحصاءات تسهل من عملية التحليل والتعديل في البيانات الموجودة مما يسهل ويعزز من حرية الوصول للمعلومات عكس الوضع في الموازنة العامة في مصر فعدم التزام الحكومة بمعايير واضحة في إتاحتها للوثائق بالشكل التقني والفني الملائم يعيق الحق في النفاذ والوصول للمعلومة مما يجعل عملية الإفصاح كأنها لم تتم.

وجدير بالذكر بأنه أصبحت العديد من الحكومات والمنظمات الدولية المعنية بالشفافية وتداول المعلومات تعتمد علي ما يُعرف بالبيانات المفتوحة الحكومية[٥] التي تدعم النفاذ للمعلومات وحرية الاستخدام بالإضافة إلي أن تكون هذه البيانات بصيغة ملائمة وسهلة الاستخدام في شكل قابل للتعديل و ينص ترخيص استخدام تلك البيانات على الأتي:

١. للجميع الحق في نسخ ونشر وتوزيع البيانات والمعلومات.
٢.للجميع الحق في تكييف وتعديل وإعادة استخدام المعلومات.
٣. للجميع حق استخدام المعلومات.

ولا يتعلق الأمر بالبيانات المفتوحة وفقط، وإنما يتعلق بما يسمى بالصيغ مفتوحة المصدر التي تعتبر أحد أهم آليات تداول المعلومات وهي صيغ برمجية لحفظ البيانات والمعلومات، ومن خصائصها تكريس معايير البيانات المفتوحة بها حيث أنها قابلة لإعادة الاستخدام والتعديل وفيما يتعلق بالموازنات العامة يوجد صيغ مفتوحة المصدر متخصصة في التعامل مع الأرقام والبيانات مثل صيغة ODS وصيغة OTS هاتان الصيغتان تشبه في تعاملها صيغة XLS ولكن الفارق بين الصيغتان الأوليتان بأنهما صيغ مفتوحة المصدر وهم شائعي الاستخدام ويمكن التعامل معهم من خلال البرمجيات المفتوحة المصدر ذات التكلفة الأقل والأسهل في الحصول عليها عكس الصيغة الأخرى Xls والتي تدعمها البرمجيات الغير مفتوحة المصدر مرتفعة التكلفة، ومن الجدير بالذكر أن الصيغة XLS يمكن التعامل معها بالبرمجيات مفتوحة المصدر مما يعني أن هذا النوع من البرمجيات (المفتوحة المصدر) أوسع انتشارا و يسهل و يعزز من الوصول للمعلومات.

موازنة المواطن

هي وثيقة يتم فيها تبسيط الموازنة العامة للدولة للأفراد، وتعتبر موازنة المواطن هي أسهل الطرق للمواطن لفهم ومعرفة أولويات الحكومة وما هي أوجه إنفاقها وما هو نصيبه أو نصيب إقليمه من إنفاق الحكومة لذا فإنه ينبغي أن تنشر تلك الوثيقة في نفس وقت نشر مشروع الموازنة، وقد سبق وأن نشرت وزارة المالية وثيقة موازنة المواطن[٦] ضمن وثائق موازنة[٧] ٢٠١٠-٢٠١١، ولكن لم تنشر من حينها حتى الآن رغم أن وزير المالية حين صدورها لأول مرة صرح بأنه سيتم إصدارها بشكل سنوي فور إقرار الموازنة العامة للدولة من البرلمان.

وقد وضع شيلدز وبيتري[٨] المعايير العامة التالية لتصميم موازنة المواطن:

٥. مدخل نحو تحرير المعرفة ،برنامج الحريات الرقمية , مؤسسة حرية الفكر والتعبير
٦. موازنة المواطن لموازنة ٢٠١٠-٢٠١١ http://bit.ly/1ulClbN
٧. وثائق موازنة ٢٠١٠-٢٠١١ http://bit.ly/WaxDBe
٨. دليل الشفافية في تقارير الموازنات الحكومية لماذا تتسم بالأهمية ؟وما الذي يتعين أن تشمله ؟ IBP http://bit.ly/1Cpmrlf

- ينبغي أن تكون وثيقة موضوعية وفنية وليست كراسة دعاية سياسية.
- يجب تدوينها مع وضع احتياجات الجمهور في الاعتبار باستخدام اللغة الدارجة وربطها بالتفسيرات الأكثر تفصيلاً لتوفير نقطة وصول بسيطة لأولئك الذين يريدون معرفة المزيد.
- الاستفادة الكاملة من الجداول البسيطة والفعالة والمخططات والرسوم البيانية.
- يجب أن تكون وثيقة متكاملة لكي لا يحتاج القراء إلي معرفة محتويات وثائق أخري لفهمها.
- ينبغي أن تركز علي أهداف الموازنة وليس علي عمليتها.
- ينبغي نشرها في الوقت الذي تقدم الحكومة مشروع الموازنة السنوية للسلطة التشريعية بحيث يشارك الجمهور في المناقشة في الوقت المناسب لإحداث تأثير قوي علي مداولات السلطة التشريعية من الموازنة.
- ينبغي نشرها بفاعلية وعلي نطاق واسع.

بالإضافة إلي مجموعة عامة قياسية للمحتويات التي ينبغي أن تشملها معظم موازنات المواطن والتي وردت كما يلي:

المخطط المقترح لموازنة المواطن

الجزء الأول : مقدمة

أهداف الحكومة في نشر الدليل ومحل الموازنة السنوية في التشريعات المالية العامة وبيان موجز للغاية عن التغطية المؤسساتية للموازنة وعملية الموازنة

الجزء الثاني : التوقعات الاقتصادية وأهداف الحكومة

توقعات الاقتصاد الكلي وافتراضات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي توضح الموازنة وتأثر الإجماليات المالية بالتغييرات في الافتراضات الاقتصادية الرئيسية وإستراتيجية التنمية الوطنية التي تنتهجها الحكومة وأهداف السياسة المالية متوسطة الأجل

الجزء الثالث : حسابات الحكومة وتوقعات الموازنة

الإيرادات الإجمالية والنفقات والرصيد المالي علي أفاق المدى المتوسط بما في ذلك التخصيص واسع النطاق للإنفاق ومصادر الإيرادات والأرقام المقارنة للسنة السابقة والدين العام والمخاطر المالية واستدامة السياسات والاتجاهات السائدة

الجزء الرابع : التدابير الجديدة

موجز المبادرات الرئيسية للموازنة وتقديرات تأثيرها وأثارها المالية علي الجماعات من السياسات الرئيسية مثل الفقراء والنساء والأفراد الذين يعيشون في المناطق المحرومة والمساهمة في تحقيق أهداف سياسة الحكومة المعلنة

الجزء الخامس : رفع مستوي تقديم الخدمات

بيان موجز بما تقوم به الحكومة بهدف رفع مستوي تقديم الخدمات وإدارة الضرائب بما في ذلك الخطوط العريضة لأي استراتيجيات هادفة إلي تحسين كفاءة أو فعالية الأنشطة الحكومية وأية أدلة علي نتائج مثل هذا التغيير في مؤشرات الأداء الغير مالي

وتعتبر البرازيل والسلفادور و غانا بالإضافة إلي نيوزلندا من أفضل موازنات المواطن من حيث اتساقهم مع معايير الممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية.

(٤) تقييم مصر طبقا لمؤشر الموازنة المفتوحة OBI

مؤشر الموازنة المفتوحة هو مسح[٩] دوري يتم إعداده كل عامين منذ عام ٢٠٠٦، يتم تنفيذه في عدة دول مع باحثين مستقلين ومنظمات مجتمع مدني مع منظمة الشراكة الدولية للموازنات، ويتألف المسح من ١٢٥ سؤالاً يتمها الباحثون المستقلون منها ٩٥ سؤال تعالج التوافر لثماني وثائق رئيسية للموازنة، ويتعلق ٣٠ سؤالاً بفرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة وبالأدوار التي تقوم بها السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في إعداد الموازنة والرقابة عليها، ويعتمد المؤشر علي المعايير المعمول بها دولياً لتقييم شفافية الموازنة والتي وضعتها عدة منظمات دولية منها صندوق النقد الدولي[١٠] IMF ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[١١] OECD بالإضافة إلي المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة INTOSAI، ويحدد مجموع النقاط تصنيف الدولة كالتالي:

معلومات ضئيلة	الحد الأدنى من المعلومات	بعض المعلومات	المعلومات الأساسية	المعلومات الشاملة
0 – 20 نقطة	21 – 40 نقطة	41- 60 نقطة	61- 80 نقطة	81 – 100 نقطة

وطبقاً لمؤشر الموازنة المفتوحة [١٢] لعام ٢٠١٢ حصلت مصر علي مجموع ١٣ من إجمالي ١٠٠ نقطة والذي انخفض بنسبة ٣٦ نقطة عن تقييم عام٢٠١٠[١٣]، مما يعني أن المعلومات التي توفرها الحكومة للجمهور ضئيلة جداً وتجعل من الصعب علي المواطنين مساءلة الحكومة عن إدارتها للمال العام.

مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012	مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2010	مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008	مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2006
13	49	43	18

كما أشار التقرير أيضا أن مجموع نقاط مصر أقل من جيرانها في الدول العربية وشمال إفريقيا مثل الأردن ولبنان والمغرب واقل من المتوسط العالمي البالغ (٤٣نقطة) للمئة دولة التي جرى عليها الاستقصاء.

تونس	المغرب	لبنان	الأردن	العراق	قطر	مصر	الجزائر
11	38	33	57	4	0	13	13

٩. مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) ٢٠١٢
http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBS2012-report_final_AR.pdf
١٠. الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة ٢٠٠٧
١١. أفضل الممارسات لمنظمات والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال شفافية الميزانية
١٢. مؤشر الموازنة المفتوحة ٢٠١٢
http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBI2012-EgyptCS-Arabic.pdf
١٣. مؤشر الموازنة المفتوحة ٢٠١٠
http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/2011/04/OBI2010-Egypt_AR.pdf

ثانياً: تحليل التغطية الصحفية لفترة مناقشة وإقرار موازنة ٢٠١٣\٢٠١٤

حرصت الإدارة السياسية علي اختلافها وتلاحقها خلال السنوات الثلاث اللاحقة للخامس والعشرين من يناير بشكل عام على توجيه رسائل سياسية مغلوطة ومتحيزة وإن لم تكن مضللة حول حقائق الوضع الاقتصادي للبلاد للتحكم في سقف مطالب وطموحات المواطن المصري، وتخويفه بفزاعات الكساد الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار وأزمات الوقود والمواد الغذائية..الخ، وساهم في ذلك إعلام حكومي تابع وإعلام مستقل ومتخصص يفتقد لمهنية التغطية الإعلامية للشأن الاقتصادي وغير قادر على تقديم رؤى موضوعية ومتوازنة وبديلة لما يروج من قبل السلطة السياسية في المرحلة الانتقالية، فضلاً عن أنه لا يخفى أن مضمون إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التنفيذية والسياسية هو فك طلاسم المصالح الاقتصادية وشبكات الفساد والمحسوبية وتزاوج النفوذ بالمال الذي كان – ومازال- الأساس الأقوى للعهد البائد.

ومن هنا تتشكل أزمة المعارف والمعلومات المتعلقة بالشأن الاقتصادي العام وفي القلب منها سياسات إعداد وإقرار الموازنة العامة للدولة التي إما أنه يتم حجبها تماماً أو تُصدر وتُصاغ للمواطن بشكل مغلوط أو منقوص أو متحيز أو موجه أو مُعقد ، وتفتقر إلى حد كبير لمعايير الموضوعية والنزاهة والشفافية.

والتي تطرح بدورها تساؤل حول دور الإعلام بصفته أهم قنوات توفير المعارف والمعلومات للمواطن وبصفته اللاعب الرئيسي والأكثر أهمية في تمكين المواطن للوصول للمعلومات حال عدم التزام الحكومة بالإفصاح التلقائي والمنظم عن المعلومات والبيانات للجمهور، وتوفير مساحات النقاش والنقد والتحليل للرأي العام فيما يتعلق بسياسات الموازنة أثناء فترة الإعداد، والتمكين من كشف مواطن الخلل والفساد في مراحل التنفيذ والتدقيق، وأهمية وإشكاليات ذلك الدور ورؤى تطويره وضمانات مهنيته واحترافيته.

فقانون الصحافة أقر بحق الصحفي في الحصول علي المعلومات والبيانات والإحصاءات ونشرها كما جاء في المادة الثامنة منه كما حظر القانون فرض أية قيود قد تعيق حرية تدفق المعلومات أو أن يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة وهذا ما كفلته المادة التاسعة من قانون الصحافة وكفلت أيضا طبقاً للمادة العاشرة من نفس القانون حق الصحفي في تلقي الإجابة علي ما يستفسر عنه من معلومات أو إحصاءات أو أخبار.

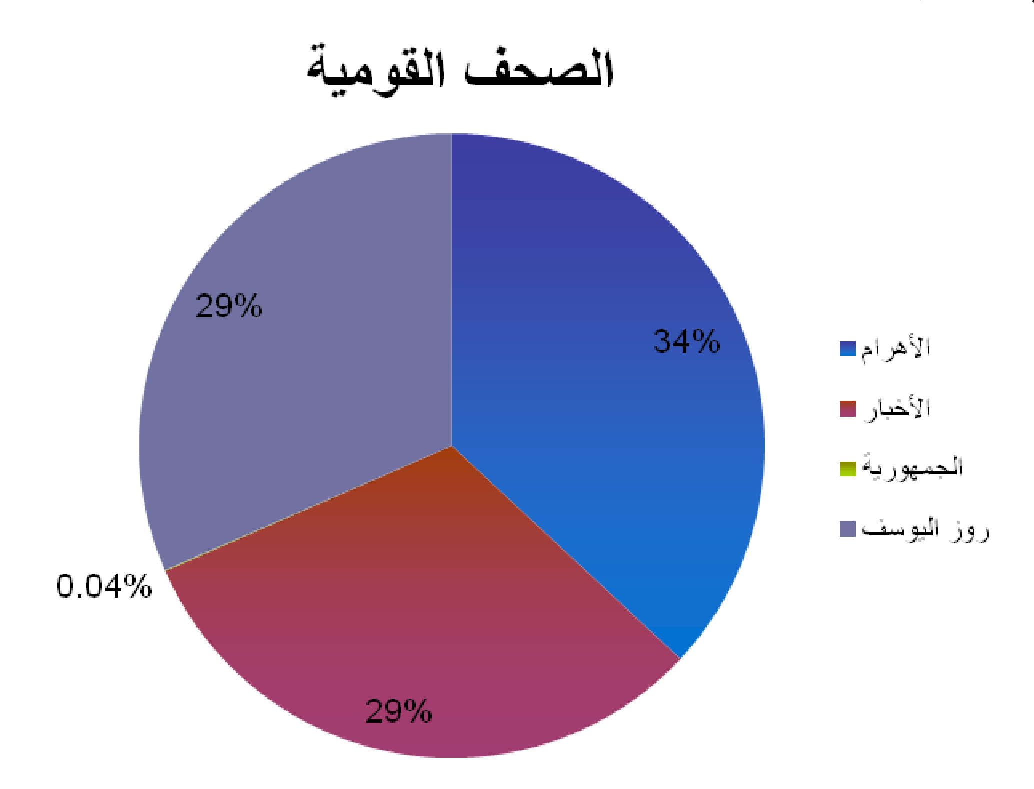
وبالرغم من ذلك إلا أن دور الصحافة المنوط بإعلام المواطن وإشباع حاجات المواطن المعلوماتية لم تكن بالمستوي المنشود فلم تنشر الصحف أية وثيقة من الوثائق غير المتاحة للجمهور من وثائق الإعداد والتنفيذ للموازنة ولكنها اكتفت بالتصريحات الصحفية للمسئولين الحكوميين والبرلمانيين في عملية الإعداد والتنفيذ لملف الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلي نشر الوثائق المتاح نشرها علي موقع وزارة المالية.

(١) وصف العينة

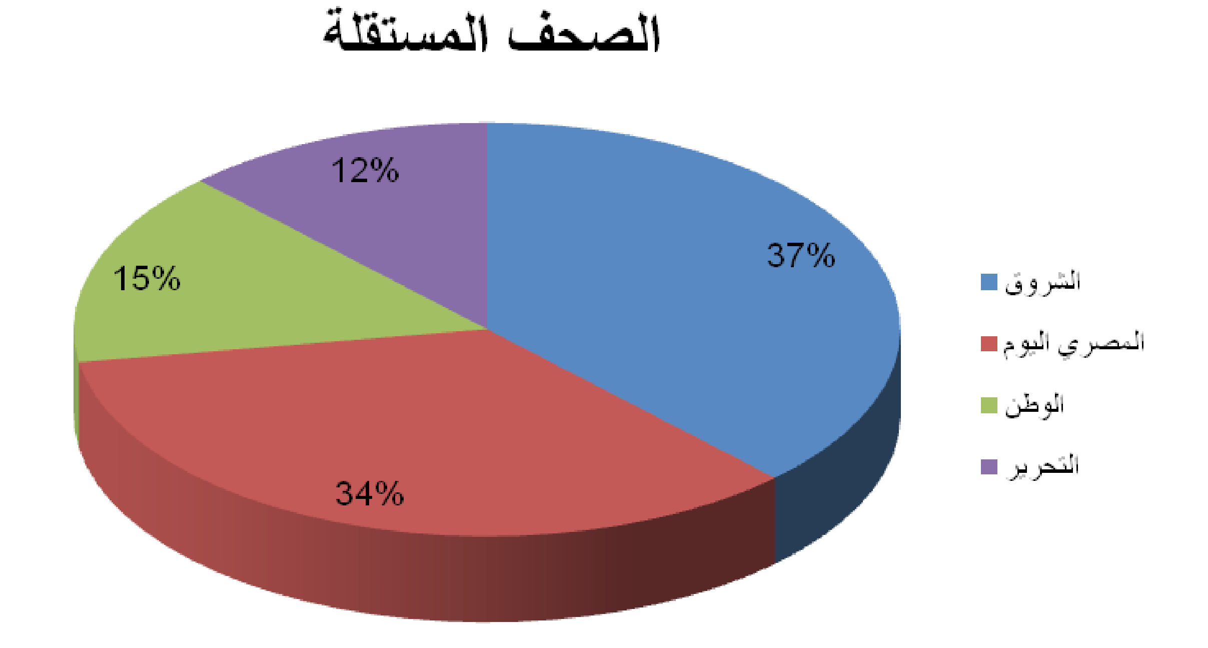
رصد فريق الدراسة عدد من الصحف الورقية اليومية الحكومية والمستقلة والحزبية وهي: الأهرام – الأخبار – الجمهورية – روزا اليوسف –ا لتحرير – الوطن – المصري اليوم – الشروق - الحرية والعدالة – الوفد، في الفترة من أول ابريل إلي آخر يونيو ٢٠١٣، نتج عنها رصد ما يقرب من ١٣٠ مادة صحفية، تستحوذ فيها الصحف القومية علي نسبة ٥١٪ بينما حصلت الصحف المستقلة علي ٢٥٪

أما الصحف الحزبية فقد حصلت علي نسبة ٢٤٪ من إجمالي المواد الصحفية المتعلقة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

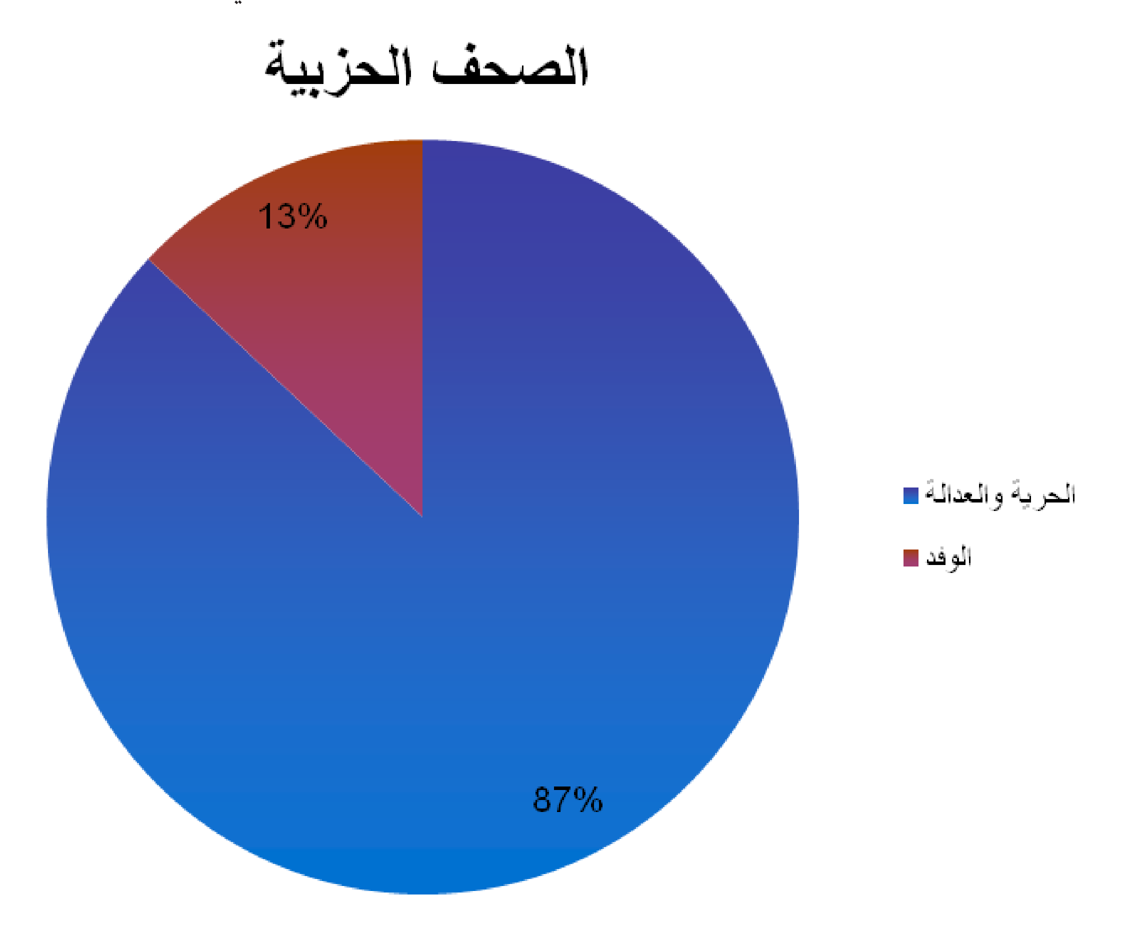
جاءت الأهرام بالنسبة الأكبر بنسبة ٣٤٪ مقابل تساوي النسبة بين صحيفتي الأخبار وروزاليوسف بنسبة ٢٩٪ بينما جاءت صحيفة الجمهورية في المركز الأخير بنسبة ضئيلة جدا ٠,٠٤٪



أما حصيلة التغطية الصحفية للصحف المستقلة جاءت صحيفة الشروق بالنسبة الأكبر حيث بلغت ٣٧٪، تليها صحيفة المصري اليوم بنسبة ٣٤٪، ثم صحيفة الوطن بنسبة ١٥٪ بينما جاءت التحرير بنسبة ١٢٪.



وجاءت حصيلة تغطية الصحف الحزبية بنسبة ٨٧٪ لصحيفة الحرية والعدالة بينما حصلت الوفد علي ١٣ ٪ من التغطية.



(٢) تعليقات حول نوعية التغطية

بتحليل وقراءة مضامين التغطية الصحفية للعينة المرصودة، فقد كانت الغالبية العظمي لنوعية التغطية الصحفية هي التقارير الخبرية صغيرة الحجم إما تستعرض أرقام وبيانات متداولة من مصادر رسمية (غير معرفة في الغالب) في السلطة التشريعية أو التنفيذية، أو لتغطية إجراءات مناقشة مشروع الموازنة بين اللجان النوعية المختلفة بمجلس الشورى.

أما مقالات الرأي التحليلية لخبراء، أو التحقيقات الاستقصائية، أو التقارير والتحقيقات الصحفية المعمقة، والحوارات الصحفية المباشرة مع مسئولين أو خبراء هي في حالات عارضة ونادرة في تناول قضايا الموازنة، فعلى مدى فترة متابعة الصحف رصدنا عدد تحقيق استقصائي واحد انفردت به جريدة الوفد حول مخصصات ونفقات رئاسة الجمهورية من الموازنة العامة من الفترة الملكية وحتى وقت النشر، وعدد واحد حوار صحفي مطول مع رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى انفردت به جريدة الحرية والعدالة، ومقال رأي واحد بجريدة الشروق واثنين لجريدة المصري اليوم، وتحقيق صحفي واحد لجريدة الوفد، أما التقارير والتحقيقات الصحفية فجاءت بواقع واحد لكل من جريدة الشروق، والتحرير، الأخبار.

وفيما يتعلق باستخدام أدوات تبسيط وتوضيح المعلومات والبيانات Info Graphs فلم تتخط الثلاثة مرات، فانفردت الحرية والعدالة بصفحة كاملة لتوضيح مخصصات البنود المختلفة للموازنة، ولم يخرج الأخريان بجريدتي الأخبار والوفد عن رسوم بيانية توضيحية Pie Charts مرفقة بمقالات أو تحقيقات صحفية.

ومن ناحية أخرى لم تنفرد أي من الصحف محل الرصد بنشر أي وثائق أو مستندات رسمية كاملة عن مقترح مشروع الموازنة.

التوصيات

أولاً: يجب أن تلتزم الحكومة بالمعايير الدولية في عمل الموازنة العامة للدولة لتكون أكثر شفافية وتعزز حق المواطن للوصول للمعلومة

ثانياً: يجب أن تلتزم الحكومة بنشر الوثائق بصيغ مفتوحة المصدر تُسهل عملية التحليل والوصول للمعلومة وان تكون الصيغ المخصصة للموازنة ODS و OTS بدلاً من الـ PDF التي لا تختص بالتعامل مع الأرقام

ثالثاً: يجب مراجعة التشريع المنظم للموازنة العامة للدولة من خلال الأتي :

يجب أن ينص القانون علي مصطلحات تعريفية و نشر استرشادات لقراءة النصوص بالإضافة إلي ملخصات للتشريع ونصوص مبسطة للقانون

إلغاء المادة العاشرة والحادية عشر لإلغاء فكرة الاعتماد الإجمالي نهائيا الذي يفتح أبواب الفساد داخل المالية العامة للدولة

يجب أن ينص القانون علي إلزام الجهة التنفيذية "الحكومة" والجهات التابعة لها بالإفصاح الكامل والتلقائي عن كل ما يتعلق بالموازنة العامة للدولة مع مراعاة معايير ملائمة الإتاحة

رابعاً: تعديل التشريع الخاص بالجهاز المركزي للمحاسبات ليرسخ دوره المعلوماتي بجانب الدور الرقابي وان يلزم القانون الجهاز بنشر و إتاحة الإطلاع علي تقاريره

خامساً: تعديل التشريع الخاص بالبرلمان ليرسخ أيضا دوره المعلوماتي وأن ينظم آلية الحصول على المعلومات "المضابط على سبيل المثال" بين الأفراد والبرلمان

سادساً: يجب إصدار تشريع مخصص منظم للصناديق الخاصة التي تعتبر أحد أكبر أبواب الفساد رغم كونها مالاً عاماً إلا أنه لا يوجد رقم رسمي بعددها و بحجم أرصدتها.

سابعاً: يجب إعادة النظر في آلية الإفصاح عن وثائق القروض والمنح التي تلتزم تعقدها الحكومة

ثامناً: يجب علي الصحفيين إرغام الجهات المعنية بالرد علي أسئلتهم واستفساراتهم وطلبات حصولهم على المعلومات منها تفعيلاً لقانون الصحافة

(ا) إعلان دار السلام بشأن الموازنات العامة التي تتسم بالمساءلة والمشاركة والشفافية[١٤]

من نحن

نحن مواطنون ومنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، متحدون بإيمان راسخ مشترك أن الموازنات العامة الشاملة والمفتوحة أضحت حاسمة لتحقيق عالم يمكن فيه لجميع البشر التمتع بحقوق الإنسان الكاملة – الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية و البيئية.

درسنا على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية وعملنا وكافحنا لجعل الموازنات وعمليات وضع الموازنات تتسم بشفافية ومشاركة أكبر على جميع مستويات الحكومة، ولقد أثبتنا أن مشاركة المجتمع المدني يمكن أن تحسن بشكل ملحوظ عمليات وضع الموازنة والقرارات والنتائج الخاصة بها، وبالتالي تبدل حياة الأفراد.

قيم حركتنا العالمية

تُمول الموازنات العامة من خلال مساهمات المواطنين والدخل المتولد من الأصول العامة. وبالتالي، فإن المعتقد التأسيسي لحركتنا هو أن المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنات العامة هي حق أساسي ومسؤولية جميع المواطنين.

وملتزمون التزاما راسخا بتحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الفئة الأكثر تهميشاً من خلال تعزيز الإدماج والمساواة باعتبارهما أدلة لجميع أنشطتنا.

وملتزمون التزاماً موطد العزم بالاحترام المتبادل وعدم التمييز، اللذان يؤكدان أننا لن نقوم بأي تمييز على أساس الطائفة أو الأصل العرقي أو النوع أو السلالة أو الدين أو التوجه الجنسي أو غير ذلك.

ونعترف اعترافاً صريحاً بتجربتنا الجماعية ونحتفي بتنوعنا ومرونتنا لتحفيز ودعم المبادرات التي تنبني على هذه التجربة بالطريقة الملائمة تقريباً لكل سياق.

ونقدر ونعزز التعاون الأفقي بين جميع منْ ينضمون معاً من أجل قضيتنا من خلال حركتنا.

ونقطع على أنفسنا عهداً صريحاً على الالتزام بأعلى معايير النزاهة لحركتنا ونعلن استقلالنا عن الأحزاب السياسية والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ووسائل الإعلام وقطاع الأعمال

ونؤمن إيماناً قوياً أن الوقت حان لتعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية في الموازنات العامة في جميع أنحاء العالم، ولتحقيق هذا التحول، نتكتل حول رؤية مشتركة ومبادئ مشتركة مطالب واضحة وجدول أعمال للمبادرة.

العالم الذي نبغيه

الحال الغالب هو استبعاد المواطنين، وخصوصاً أولئك الأكثر تهميشاً، من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة العامة، إلا أنه من الضروري والممكن تحويل هذا النموذج الحالي، من خلال الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

١٤. http://www.globalbtap.org/2013/pdf/decara.pdf

• يجب أن تتسم الموازنات العامة بالشفافية، الأمر الذي يعني أن جميع المعلومات ذات الصلة بالطريقة التي يتم بها جمع الأموال العامة وتخصيصها وإنفاقها والمسائلة عنها ينبغي أن تكون متاحة للجمهور العام بطريقة مفهومة وسهلة الوصول إليها وفي الوقت المناسب.

• يجب أن تكون عمليات وضع الموازنة شاملة، الأمر الذي يضمن فرص وافرة ومفتوحة لجميع المواطنين للوفاء بحقهم في المعرفة والمشاركة والتأثير على كل القرارات فيما يتعلق بجمع وتخصيص وإدارة الأموال العامة.

• يجب تمويل الموازنات وإنفاقها بكفاءة وفاعلية وإنصاف، ويجب التأكد أن الموارد العامة تحقق أكبر أثر ممكن، في القضاء على الفقر وتحقيق العدالة.

• يجب أن تكون بيانات الموازنة دقيقة، حسب التقديرات المعروفة للجمهور والتأكد أن الحكومات تنفق الأموال العامة على الأولويات التي تم اعتمادها، مما يقلل مجال التسريب والفساد والقصور.

• يجب أن تكون الموازنة شاملة، أي أن تشمل جميع الإيرادات والنفقات، بغض النظر عن أصلها – بما في ذلك المساعدات الدولية والأموال شبه الحكومية وإدارة الدين الداخلي والخارجي.

• يجب أن تكون الموازنات مستدامة، الأمر الذي يضمن أن التمويل العام يخدم الأهداف المشتركة على المدى الطويل، من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية.

• يجب أن تُرفع التقارير عن الموازنات بانتظام وباستمرار من جانب كافة المستويات الحكومية.

• يجب أن تكون الموازنات موضوعا للمراقبة الدائمة والرقابة والمساءلة من جانب الهيئات التشريعية والمؤسسات الرقابية الداخلية والخارجية ووسائل الإعلام والمواطنين.

ونطلب رسمياً من:

كافة الحكومات على المستويين الوطني والمحلي أن:

١. تعترف وتشرّع وتسن وتفعّل الحق في الوصول إلى المعلومات عموماً والحصول على المعلومات التي تخص الموازنة العامة على وجه التحديد.
٢. تُشرك المواطنين وجميع أصحاب المصلحة الآخرين بفاعلية في تحديد أولويات الموازنة العامة – بما في ذلك الأموال شبه الحكومية وشبه الضريبية – في أقرب وقت ممكن وبالطريقة الأكثر شمولاً.
٣. تُخرج وتناقش علناً وفي الوقت المناسب ما لا يقل عن ثمانية وثائق رئيسية للموازنة هي: بيان ما قبل الموازنة ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والموازنة المقررة وموازنة المواطنين والتقرير الدوري والمراجعة النصف سنوية وتقرير نهاية السنة وتقرير المراجعة.
٤. ترفع تقريراً شاملاً عن جميع التدفقات والمؤسسات المالية العامة، بما فيها تلك التي تدار خارج عملية وضع الموازنة الرسمية.
٥. تُدرج كافة الموارد المستخدمة في تطبيق السياسات العامة والمالية والاقتصادية، بغض النظر عن أصلها، في وثائقها للموازنة العامة وعملياتها.
٦. تضمن أن الهيئات التشريعية ومراجعي الحسابات مستقلين عن الحكومة ولديهم موارد كافية لزيادة قدرتهم على الوفاء

بولاياتهم الرقابية على نحو فعال.

٧. نشر وتوزيع المعلومات الخاصة بالموازنة في صيغ سهلة ويمكن الوصول إليها من خلال جميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك صيغ البيانات الرقمية المفتوحة من خلال الإنترنت والمكتبات العامة ومراكز المعلومات وغيرها.

الهيئات التشريعية أن:

١. تزيد أهليتها للاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية كممثلين لحاجات الشعب أولا وقبل كل شيء، وليس للحكومة أو لمصالحها.
٢. تتخذ كل خطوة اللازمة لدعوة مشاركة المواطنين الفعالة والشاملة في صنع القرار الذي يخص الموازنة العامة وعملية تطبيقها، من خلال جلسات الاستماع العامة والتقارير.

٣. تساءل الحكومات عن تمويل الإيرادات العامة والإنفاق بشكل مناسب أو عن تبديد الأموال العامة.

المؤسسات الرقابية العامة أن:

١. تزيد أهليتها من حيث تنفيذ الواجبات الرقابية لتساءل الحكومة عن استخدام الموارد العامة.
٢. تعمل بالتعاون مع المجتمع المدني لتنفيذ عمليات التدقيق الاجتماعية.

٣. تعمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني والهيئات التشريعية لوضع مبادئ الإنفاق العام، الأمر الذي يشمل الأموال شبه الحكومية وشبه الضريبية، لتحدد بصورة أفضل وتتهم وتسعى لمعالجة إساءة استخدام الأموال العامة.

٤. تراجع الحكومات مع الاستقلال التام وتساءل الحكومات عن جمع واستخدام الأموال العامة وفقاً للموازنة العامة المقررة.

٥. تصل على نطاق واسع إلى المساءلة عن جميع الأموال العامة، بما في ذلك الأموال للمؤسسات من خارج الموازنة، لتحقيق وظيفتها بشكل كامل من حيث المساءلة.

وسائل الإعلام أن:

١. تلعب دورها الذي يتعلق بالمصلحة العامة، عن طريق ضمان أن المعلومات الدقيقة بشأن الموازنات العامة مفهومة ومنشورة على نطاق واسع.
٢. ترصد وترفع التقارير علناً عن أي وقائع لسوء استخدام الأموال العامة.

٣. تسلط الضوء على شواهد فيها يساهم المجتمع المدني والمواطنين في الإدارة المالية العامة المحسنة.

٤. تتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمواطنين من خلال تزويدهم بمساحات لنشر ومناقشة نتائجهم التي توصلوا إليها من مراقبة الموازنة.

المؤسسات الحكومية الدولية والجهات المانحة أن:

١. تدعم المشاركة العريضة والعميقة للمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين في مسائل الموازنة العامة.
٢. تؤكد واجب الحكومات بعيد المدى لمساءلتهم أمام مواطنيهم.

٣. تتعاون مع الحكومات وتدعمها لتعزيز إخراج وإصدار المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة في الوقت المناسب، وتأسيس

عمليات المشاركة وتلبية أعلى معايير للمساءلة.

٤. تتعاون مع الهيئات التشريعية والمؤسسات الرقابية وتدعمها لتعزيز أهليتها لأداء مهامها الرقابية، ولإخراج وإصدار المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة والتي تكون في وقتها المناسب وذات صلة وثيقة بها لمساءلة الحكومات.

٥. تزويد الحكومات بالمعلومات في الوقت المناسب على أن تكون المعلومات دقيقة وشاملة بشأن تدفقات المساعدات الأجنبية التي تُقدم، وفي صيغ متوافقة مع نظم الموازنة الحكومية وعمليات وضعها.

٦. تحسين الممارسات الخاصة بها لتوليد الشفافية الخاصة بها وبالحكومات والمساءلة أمام المواطنين.

المواطنين وممثلي المجتمع المدني أن:

١. يدرجوا بحوث الموازنة العامة والمراقبة والمدافعة عن جهودهم الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.
٢. يطلبوا من حكوماتهم وهيئاتهم التشريعية المعلومات بشأن الموازنات العامة ويثقفوا أنفسهم حول المسائل المتعلقة بالموازنة.

٣. يؤيدوا ويطالبوا بحقهم في المشاركة في عملية وضع الموازنة.

٤. يستغلوا الوصول إلى قوانين المعلومات حيثما تكون سارية بالفعل، ويطالبون باستمرار بإقرارها حيث لا توجد.

٥. انضم لحركتنا.

نطالب رسمياً جميع الحكومات وأصحاب المصلحة في مختلف القطاعات للعمل معا لإنشاء وتأسيس القواعد والمعايير العالمية لتعزيز الممارسات المتعلقة بوضع الموازنات العامة التي تتسم بالمساءلة والمشاركة والشفافية لضمان التحقيق الشامل لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

(٢) ٤ أغسطس\آب ٢٠١٢

المبادرة العالمية لشفافية المالية العامة[١٥]
المبادئ الرفيعة المستوى
بشأن شفافية المالية العامة والمشاركة والمساءلة

إن الأطراف في هذه المبادئ، إذ تسلم بأن لسياسات المالية العامة – من حيث الضرائب والاقتراض والإنفاق والاستثمار وإدارة الموارد العامة – آثار بالغة الأهمية على النواتج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع البلدان على كل مستويات التنمية.

وإذ تعتقد بأن من شأن تيسير الحصول على المعلومات عالية الجودة والمشاركة الجادة للجمهور وآليات المساءلة الفعّالة:

تعزيز سلامة السياسات المالية العامة وجودتها وتنفيذها.
الحد من الفساد.
زيادة شرعية الحكومة والثقة فيها.
زيادة الاستعداد لدفع الضرائب وتوفير التمويل
تدعيم فاعلية المساعدات الإنمائية
ومن ثم تدعيم كفاءة السياسات المالية العامة وإنصافها وفاعليتها واستقرارها واستدامتها وتعزيز احتمال أن تكون لهذه السياسات أثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ايجابية.

وإذ تقر بأن للجمهور الحق في الحصول على معلومات بشأن السياسات المالية العامة والفرص الحقيقية للمشاركة في وضع السياسات المالية العامة وتنفيذها.

وإذ تقر أيضاً بالمساهمة البالغة الأهمية التي يمكن أن تتيحها زيادة الشفافية المالية العامة ومشاركة الجمهور والمساءلة في تسهيل تعاون دولي أكثر فعالية في السعي من أجل تحقيق الاستقرار المالي والحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي منصف والحفاظ على البيئة والمشاعات العامة.

وإذ تسلم بالدور المهم في تحديد المعايير والقواعد التي تلعبها مبادرات مثل ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الذي صدر عن صندوق النقد الدولي، ومبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والخاصة بأفضل الممارسات في شفافية الميزانية، ومؤشر الميزانية المفتوحة الصادر عن شراكة الموازنة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي وضعتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والبرنامج متعدد الهيئات للإنفاق العام والمساءلة المالية.

وإذ تسلم بأنه على الرغم من اتساع نطاق التوافق في الآراء، فإنه لا تزال هناك فجوات وجوانب عدم اتساق في القواعد والمعايير الموجودة بالفعل.

وإذ تشير إلى أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية – سواء التي تطبق على المستوى العالمي مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدول الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو على المستوى

١٥. http://fiscaltransparency.net/wp-content/uploads/2012/09/GIFT-High-Level-Principles-2012-08-ARA.pdf

الإقليمي – تعالج قضايا حرية التعبير، والحصول على المعلومات، واستقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والمشاركة، ومكافحة الفساد، وذلك ضمن جملة أمور أخرى تتصل بالسياسات المالية العامة.

وإذ تؤكد على العلاقة التبادلية بين المواطنين والحكومة، حيث يقدم المواطنون للحكومة الموارد ويعهدون إليها بمهمة الإشراف على الموارد العامة، ويتوقعون بدورهم الحصول على المعلومات عن الموارد المالية العامة وسياسات المالية العامة، وأن تتاح لهم فرص المشاركة في وضع سياسات المالية العامة.

وإذ تسلم بأن التطورات التي يشهدها مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد خفضت بدرجة كبيرة تكاليف جمع المعلومات ونشرها، وأنها تسهل الأشكال الجديدة للعلاقات بين المواطنين والحكومة.

وإذ تدرك أنه سيلزم تطبيق هذه المبادئ على نحو يتسق مع تنوّع أوضاع البلدان، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز التقدم المحرز في جميع البلدان نحو الهدف المشترك المتعلق بإدارة سياسات المالية العامة على نحو يتسم بالشفافية والمشاركة والخضوع للمساءلة.

وإذ تسلم بضرورة التعاون وتبادل المعلومات بين كل أصحاب المصلحة المباشرة لمساعدة الدول في بناء القدرات والتعلم من الخبرات والتجارب في إدارة سياسات المالية العامة على نحو يتسم بالشفافية والمشاركة والمساءلة.

وإذ تدعوا جميع الدول والأطراف الفاعلة غير الحكومية، بما فيهم الأفراد وجماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والاتحادات المهنية والقطاع الخاص للعمل معاً من أجل تشجيع بلوغ هذه المبادئ على نحو تدريجي.

وإذ تدرك أيضاً ضرورة تفعيل الشفافية والمشاركة والمساءلة في جميع السلطات الحكومية، وتدعوا جميع الهيئات التشريعية والقضائية لتنفيذ هذه المبادئ ضمن إجراءاتها.

تعلن تفعيل هذه المبادئ رفيعة المستوى في توجيه واضعي السياسات وكل أصحاب المصلحة الآخرين في مجال سياسة المالية العامة في جهودهم لتحسين شفافية المالية العامة، والمشاركة، والمساءلة، والمساعدة في تعزيز التحسينات فى تغطية القواعد والمعايير القائمة فيما يتعلق بشفافية المالية العامة، وتحقيق اتساقها وتجانسها.

الوصول إلى المعلومات المالية العامة

لكل مواطن الحق في التماس معلومات عن سياسات المالية العامة وتلقيها ونقلها للآخرين، وللمساعدة في ضمان هذا الحق، يجب أن تضع النظم القانونية الوطنية متطلبات واضحة تؤكد على إتاحة معلومات المالية العامة للجمهور، دون تمييز، ويجب أن تكون الاستثناءات محدودة في طبيعتها ومحددة بوضوح في الإطار القانوني، وأن تخضع لعملية طعن فعالة من خلال آليات مراجعة منخفضة التكلفة مستقلة ومحكمة التوقيت.

يجب على الحكومات أن تصدر أهدافاً واضحة قابلة للقياس لسياسة المالية العامة الكلية، والإبلاغ بانتظام عن التقدم المحرز في تحقيقها وتوضيح أية انحرافات عن الخطط المقررة.

يجب تزويد الجمهور بمعلومات مالية وغير مالية عالية الجودة بشأن الأنشطة السابقة والحالية والمتوقعة ومستوى الأداء والمخاطر المتصلة بالمالية العامة والأصول والخصوم في الموازنة العامة، ويجب أن يكون عرض معلومات المالية العامة في الموازنات والتقارير المالية والقوائم المالية والحسابات القومية التزاماً على عاتق الحكومة، وأن يستوفى المعايير المعترف بها دوليا ويجب أن يكون متسقاً عبر مختلف أنواع التقارير أو يشمل توضيحاً للاختلافات ومطابقتها، كما يلزم وجود ضمانات لسلامة البيانات والمعلومات المتصلة بالمالية العامة.

يجب على الحكومات أن تعلن الأهداف التي تسعى إليها والنواتج التي تحققها بالموارد المخصصة لها، وأن تحرص على تقييم النواتج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتوقعة والفعلية والإفصاح عنها.

إدارة سياسات المالية العامة

كل المعاملات المالية للقطاع العام يجب أن يكون لها أساس في القانون. ويجب أن يتاح للجمهور الإطلاع على القوانين واللوائح التنظيمية والإجراءات الإدارية التي تنظم إدارة شؤون المالية العامة وأن يخضع تنفيذها لمراجعة مستقلة.

يجب تعريف القطاع الخاص وتحديده بوضوح لأغراض رفع التقارير، والشفافية، والمساءلة، ويجب الإفصاح عن العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص، وأن يتم ذلك على نحو يتسم بالانفتاح والشفافية، وأن يتبع قواعد وإجراءات واضحة.

ضرورة التحديد الواضح من خلال التشريعات للأدوار والمسئوليات فيما يتعلق بتعبئة الموارد، وتحمل الالتزامات، واستهلاك الموارد، والاستثمار، وإدارة الموارد العامة بين السلطات الثلاث للدولة (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية)، وبين المستوى الوطني وكل مستوى دون الوطني، وبين القطاع الحكومي وبقية القطاع العام، وداخل القطاع الحكومي نفسه.

سلطة فرض الضرائب وتحمل النفقات لمصلحة المواطنين يجب أن تختص بها السلطة التشريعية. ولا يجوز تعبئة أية موارد حكومية أو تحديد أية نفقات أو التعهد بها دون موافقة السلطة التشريعية من خلال الموازنة أو أية تشريعات أخرى، ويجب تزويد السلطة التشريعية بالصلاحيات والموارد والمعلومات اللازمة لمحاسبة السلطة التنفيذية بفاعلية عن استخدام الموارد العامة.

يجب أن تكون المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مستقلة من الناحية القانونية عن السلطة التنفيذية، وأن تتمتع بالولاية القانونية التي تمكنها من القيام بمهامها، والتمتع بإمكانية الحصول على المعلومات والموارد الملائمة اللازمة لمراقبة استخدام الأموال العامة ورفع تقارير بشأنها ونشرها على الجمهور العام، ويجب أن تزاول مهامها على نحو يتسم بالاستقلالية والمساءلة والشفافية.

يجب أن يتمتع المواطنون بالحق في المشاركة مباشرة في الحوار والمناقشات العامة حول وضع سياسات المالية العامة وتنفيذها، كما يجب أن تتاح لهم هم وغيرهم من الأطراف الفاعلة غير الحكومية فرص حقيقية للقيام بذلك.